

أولاً: إطار الاقتصاد الكلى لختامى ٢٣/٢٢
ومدى التغير عن موازنة نفس العام

إطار الإقتصاد الكلى لختامى العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢

أهم الافتراضات الاقتصادية

٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	البيان
فعلي	موازنة	فعلي	فعلي	فعلي	فعلي	
٣,٨	٥,٥	٦,٦	٣,٣	٣,٦	٥,٦	معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى (%)
٢٤,١	٩,٠	٨,٥	٤,٥٠	٥,٧٠	١٣,٩٠	(معدل التضخم) (%)
١٩	١٤,٥	١٤,٣	١٤,٠	١٤,٨	١٨	متوسط سعر الفائدة على الأذون والسندات الحكومية (%)
٨٧,٠	٨٠,٠	٩١	٦١	٥٢,٠	٧٠,٠	متوسط سعر برميل برنت (دولار / برميل)
٤٢٤	٣٣٠	٣٤٥	١٩٣,٩	١٧٨,٣	١٧٨,٣	متوسط سعر القمح الأمريكى (دولار/طن)

مدى تغير الافتراضات الاقتصادية لعام ٢٣/٢٢ عن الافتراضات وقت إعداد الموازنة

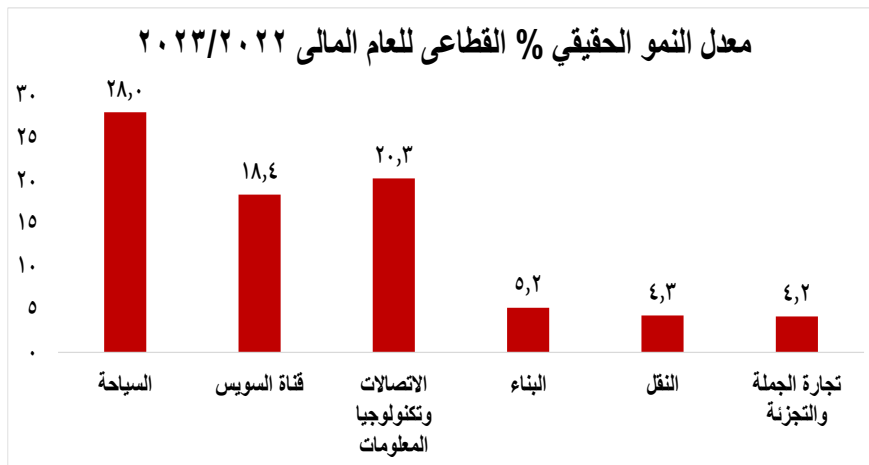
الناتج المحلى الإجمالى لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٢

أن السياسة المالية والإقتصادية المطبقة خلال السنوات السابقة أستهدت خلق مناخ محفز للنمو، وهو ما يتضح جلياً في منهجية السياسات والإصلاحات التي تمت علي أصعدة السياسات الضريبية (ضريبة الدخل / ضريبة القيمة المضافة / ضريبة الدمغة) وكذلك السياسات الجمركية الفاعلة وتخفيض نظم الميكنة، فضلاً عن تطبيق العديد من الإصلاحات الهيكلية الأخرى لرفع كفاءة الإنفاق العام، وإقرار قانون المالية العامة الموحد، والذي يُعد بمثابة انطلاقة قوية نحو الإدارة الاحترافية للمالية العامة في الجمهورية الجديدة. وقد ساهمت تلك الإصلاحات في إستدامة مؤشرات المالية العامة حيث إستمر تحقيق فائض أولي بلغ ١٦٤,٣ مليار جنيه (١,٦٣٪ من الناتج المحلى) في العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢، مقارنة بفائض أولي ١,٣٪ من الناتج المحلى في ٢٠٢٢/٢٠٢١، مدفوعاً في الأساس بنمو حصيلة الإيرادات الضريبية بنسبة ٢٦,٩٪، وإرتفاع حصيلة ضرائب الدخل بـ ٣٣,٦٪، وإرتفاع حصيلة الضرائب على السلع والخدمات بـ ٢٢,٣٪، وإرتفاع حصيلة الضرائب على التجارة الدولية بـ ٣٨,٣٪ مقابل العام السابق.

وما لا شك فيه، فإن الأزمة الاقتصادية للحرب بأوروبا أمتدت لتصل آثارها إلى العديد من دول العالم ومن بينها مصر، حيث أحدثت الحرب إضطرابات في سلاسل الإمداد وبالتالى إرتفاعات كبيرة في الأسعار عالمياً خاصة أسعار السلع الأساسية والغذائية مما أدى إلى إنخفاض معدل النمو الإقتصادى العالمى الي ٣٪ في عام ٢٠٢٣، مقابل ٣,٥٪ عام ٢٠٢٢، ومقابل متوسط تاريخي بلغ ٣,٨٪ (٢٠١٩-٢٠٠٠) "وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولى، أكتوبر ٢٠٢٣". كما إنخفض معدل النمو الإقتصادى لمصر من ٦,٦٪ في عام ٢٢/٢١ إلى ٣,٨٪ في عام ٢٣/٢٢.

وبالتصدي للأزمة العالمية، عملت الحكومة المصرية ووزارة المالية على وضع إطار متسق ومتكامل لمساندة المواطنين والقطاعات الاقتصادية من خلال سرعة إقرار إجراءات وحوافز لمساندة المواطنين بتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية لمواجهة الضغوط التضخمية من خلال تحسين المرتبات والمعاشات ورفع حد الإعفاء الضريبي والسعى نحو مد مظلة «برنامج التأمين الصحي الشامل» لكافة محافظات الجمهورية، مع استمرار جهود تحقيق تطوير شامل للخدمات العامة الأساسية كالصحة والتعليم والإسكان والطرق ومياه الشرب والصرف الصحي لمجموع المواطنين في مختلف المحافظات بالإضافة إلى ما يتم في «مبادرة حياة كريمة»، لضمان التوزيع العادل والمنصف لثمار النمو الاقتصادي على جميع طبقات المجتمع وأقاليم الدولة، مع إشراك الشباب والمرأة في فرص التنمية بما يضمن الارتقاء بمستوى معيشة جموع المصريين.

كما جاءت توصيات المؤتمر الاقتصادي الذي عقد في أكتوبر ٢٠٢٢ لتضع خارطة طريق لإقتصاد أكثر تنافسية يقود فيه القطاع الخاص قاطرة النمو الاقتصادي من خلال إطلاق وثيقة سياسة ملكية الدولة وبرنامج الطروحات العام بما يضمن خلق فرص العمل وزيادة معدلات الاستثمارات والتصدير. بالإضافة إلى انتاج أسلوب إدارة حديث للأصول المملوكة للدولة والتخارج من الأنشطة غير الإستراتيجية، والعمل على تعظيم موارد مصر الدولارية من السياحة وقناة السويس والاستثمار الأجنبي المباشر والتحول نحو الاقتصاد الأخضر والإقتصاد الدائري، مع التركيز على القطاعات الإنتاجية والتصديرية الدافعة للنمو وعلى رأسها «الزراعة والصناعات التحويلية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات» بهدف تحقيق الأمن الغذائي وتدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق المحلية والدولية، وتحفيز الاستثمار الصناعي وتعميق التصنيع المحلي والتركيز على القطاعات الصناعية ذات الميزة التنافسية.



بلغ النمو الاقتصادي وفقاً لتقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ نحو ٣,٨٪ مقابل تقديرات سابقة أكبر بلغت نحو ٥,٥٪ عند وقت إعداد الموازنة لعام ٢٣/٢٢، متأثراً بانخفاض النمو العالمي وتعطل سلاسل الإنتاج العالمية، وارتفاع الضغوط التضخمية مما أثر على انخفاض الطلب المحلي والإنتاجية وارتفاع تكلفة الإنتاج.

وقد جاء النمو الاقتصادي المحقق خلال عام

٢٣/٢٢ مدفوعاً على المستوي القطاعي بنمو الحقيقي لقطاع السياحة بنحو ٢٨٪، يلاه قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بنحو ٢٠,٣٪، ثم قناة السويس بنحو ١٨,٤٪، وقطاع البناء بـ ٥,٢٪، وقطاع النقل بـ ٤,٣٪، وقطاع تجارة الجملة والتجزئة بـ ٤,٢٪. كما حققت إيرادات قناة السويس أعلى إيراد سنوي منذ عشر سنوات بلغ ٨,٨ مليار دولار في عام ٢٣/٢٢ في ضوء السياسات التسويقية في جذب خطوط ملاحية جديدة.

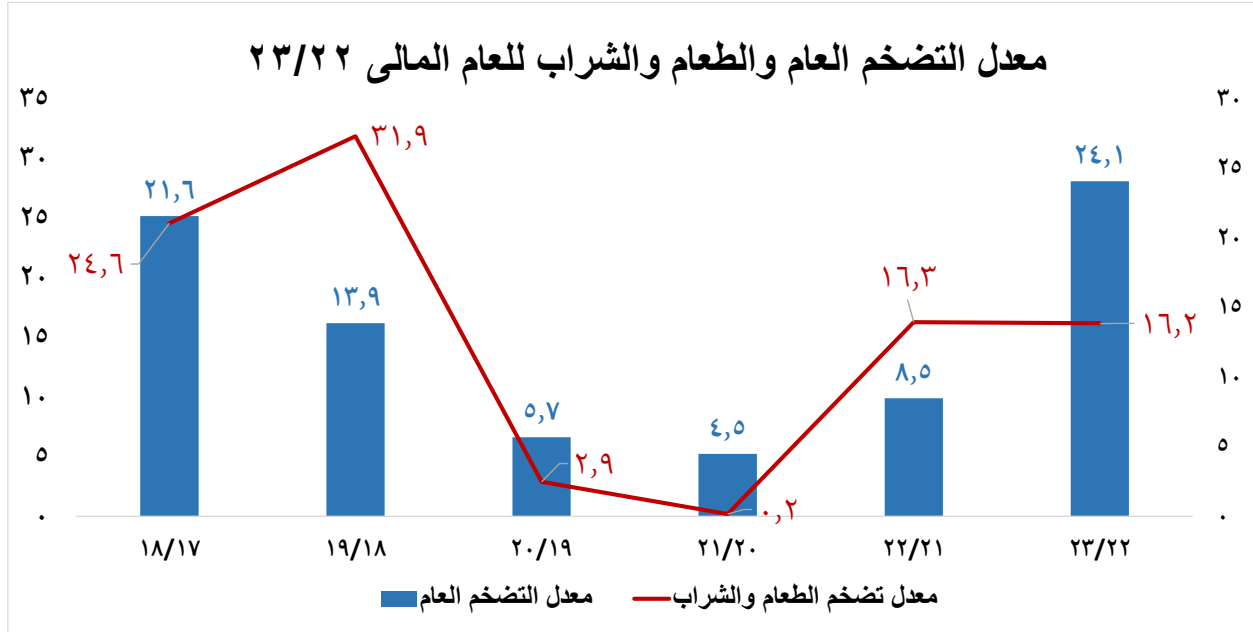
وعلى مستوى القطاع الخارجي، فقد ساهم أيضاً التحسن في إيرادات السياحة وقناة السويس والاستثمارات المباشرة وانخفاض الواردات في تحسن عجز ميزان المعاملات الجارية بـ ٦٦٪ ليحقق (-٤,٧ مليار دولار) -١,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٣/٢٢، مقابل (-١٦,٥ مليار دولار) -٣,٥٪ من الناتج المحلي في العام السابق.

أهم المخاطر المالية التي تم التحوط لها خلال اعداد موازنة ٢٣/٢٢ وساعدت في الالتزام بتحقيق مستهدفات خفض عجز الموازنة العامة والدين بنهاية العام



معدل التضخم لعام ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣ مقابل تقديرات الموازنة لنفس العام

بلغ متوسط معدل التضخم السنوي لاسعار المستهلكين نحو ٢٤,١% خلال العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢، وهو أكبر من تقديرات الموازنة العامة عند ٩٪، حيث تأثرت الأسعار المحلية بالارتفاعات التي شهدتها أسعار الأسواق العالمية، خاصة ارتفاعات الأسعار العالمية لمواد الغذاء وعلي رأسها القمح، وارتفاعات أسعار الأسمدة والمواد البترولية، وما أدى أيضاً إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية الأخرى وذلك تأثراً بما سببته الحرب بأوروبا في تعطل سلاسل الإنتاج لتلك السلع الإستراتيجية عقب إندلاع الحرب.



ونظراً للارتفاعات التي شهدتها الأسعار المحلية قامت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري برفع أسعار العائد بواقع ٧٠٠ نقطة أساس، ثلاث مرات خلال العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢ في الاجتماع الاستثنائي المنعقد بتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢، وفي الاجتماع المنعقد في ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٢ والاجتماع بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٢٣، ليصل سعر عائد الإيداع والإقراض ليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوي ١٨,٢٥٪، ١٩,٢٥٪، ١٨,٧٥٪ على التوالي. كما تم الإبقاء علي سعر الإئتمان والخصم عند مستوي ١٨,٧٥٪.

أسعار الفائدة لعام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مقابل تقديرات الموازنة لنفس العام

بلغت أحدث تقديرات متوسط سعر الفائدة على أذون الخزانة والسندات الحكومية نحو ١٩٪ للعام المالي ٢٣/٢٢، مقابل معدل أقل قدره ١٤,٥٪ وقت إعداد موازنة ٢٣/٢٢، مما يمكن تفسيره في الأساس في ضوء عدة أسباب ومنها التحوط نحو المتغيرات العالمية من تحول عدد من الاقتصادات الكبرى الى تطبيق السياسة النقدية التقيدية للتصدي للارتفاع العالمي في الأسعار. كما يعكس ذلك الارتفاع أيضاً زيادة تكلفة الاقتراض تماشياً مع زيادة الأعباء المالية الناجمة عن الحزم الإصلاحية للتصدي للأثار السلبية الناجمة عن الحرب بأوروبا.

أسعار السلع الأساسية لعام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مقابل تقديرات الموازنة لنفس العام

بالنسبة لأسعار السلع الأساسية خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ فقد شهدت تذبذباً كبيراً في الأسواق العالمية نتيجة للحرب بأوروبا وما تبعها من توقف وقلة سلاسل الإمداد، فنجد أن متوسط سعر برميل البرنت بلغ ٨٧ خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مقارنة بـ ٨٠ دولار للبرميل وقت إعداد الموازنة.

أسعار القمح لعام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مقابل تقديرات الموازنة لنفس العام

فقد وصل متوسط سعر طن القمح في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ إلى حوالي ٤٢٤ دولار للطن مقارنة بحوالي ٣٣٠ دولار للطن في الموازنة نتيجة تأثر المعروض من القمح في الأسواق العالمية في ضوء اضطرابات سلاسل الإنتاج الناجمة عن الحرب بأوروبا.

تحسن ملحوظ في المؤشرات الاقتصادية بالرغم من التحديات العالمية

- حققت الموازنة العامة للدولة فائض أولى بلغ ١,٦٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ٢٣/٢٢، وانخفض العجز الكلي الى ٦٪، مقابل ٦,١٪ خلال العام السابق. وبلغ دين أجهزة الموازنة ٩٥,٧٪ في يونيو ٢٠٢٣، ومن المستهدف أن يصل ٨٥٪ بحلول ٢٠٢٧.

- إرتفعت حصيلة قناة السويس الى نحو ٨,٨ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢، بمعدل زيادة ٢٥,٧٪ عن العام السابق،

- ارتفاع إيرادات قطاع السياحة لتحقيق ١٣,٦ مليار دولار في عام ٢٣/٢٢، مقابل ١٠,٧ مليار دولار العام السابق

- إرتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر الى نحو ١٠ مليار دولار خلال العام المالي ٢٣/٢٢، مقابل ٨,٩ مليار دولار خلال العام السابق

- ارتفعت جملة حصيلة الصادرات بنحو ٥٣٪ لتصل ٤٤ مليار دولار مقابل العام السابق (وتستهدف الدولة الوصول الى ١٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٥)

- إنخفض عجز الميزان الخارجي غير البترولي الى ٨٪ من الناتج المحلي في عام ٢٣/٢٢، مقابل ١٠,١٪ من الناتج خلال العام السابق مدفوعاً بانخفاض الواردات غير البترولية وثبات الصادرات غير البترولية بالرغم من تأثيرات الأزمة العالمية.

من أهم السياسات المالية لدعم توطين الصناعة في مصر

- التوسع في «الرخصة الذهبية» التي يحصل من خلالها المستثمر على «موافقة واحدة»
- صرف أكثر من ٥٠ مليار جنيه للشركات المصدرة، مُنذ بدء مبادرات تنمية الصادرات في أكتوبر ٢٠١٩ وحتى الآن.
- استحداث نظام «مقاصة» بين مستحقات المستثمرين، وما عليهم من أعباء ضريبية أو غيرها لصالح الجهات الحكومية، مع وضع حد زمني ٤٥ يومًا يضمن سرعة رد ضريبة القيمة المضافة.
- تطبيق «حافز استثمار» بنسبة من ٣٣٪ إلى ٥٥٪ من الضريبة المستحقة على الربح المكتسب من مشروعات الهيدروجين الأخضر، والصناعات الاستراتيجية.
- الإعفاء الجمركي لمعظم أجزاء ومكونات أجهزة التليفون المحمول، وخفض الضريبة الجمركية على البعض الآخر بحيث لا تتجاوز ٢٪ بعدما كانت تصل من قبل إلى ٢٠ أو ٣٠٪ وذلك لتشجيع صناعته محليًا.
- إلغاء رسم التنمية على أجزاء ومكونات والمنتج النهائي من التليفون المحمول المصنوع في مصر.
- إسقاط ضريبة القيمة المضافة غير المسددة على الآلات والمعدات الواردة من الخارج لاستخدامها في الإنتاج الصناعي فور بدء الإنتاج.
- إخضاع السلع أو الخدمات التي تُصدّر مشروعات المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة للخارج، أو الواردة إليها، للضريبة بسعر «صفر».
- تجديد العمل بقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، الذي يتضمن خصم نسبة من قيمة التكاليف الاستثمارية، تصل إلى ٥٠٪ من الوعاء الخاضع للضريبة للمشروعات في المناطق «أ» و «ب»، وحوافز خاصة للأنشطة المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تعديل التعريفات الجمركية لخفض فئة «ضريبة الوارد» على أكثر من ١٥٠ صنفًا من مستلزمات ومدخلات الإنتاج، بما يساعد في تحقيق التوازن المطلوب بين الضريبة المفروضة على السلع تامة الصنع، والسلع الوسيطة والمواد الأولية التي تدخل جزئيًا أو كليًا في إنتاجها.
- إطلاق البرنامج الوطني لصناعة السيارات صديقة البيئة، وتعزيز ميزانية صندوق تمويل صناعة السيارات صديقة البيئة بمبلغ نصف مليار جنيه.
- مبادرة دعم القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة والسياحة) بسعر عائد ١١٪ وتمويل بنحو ١٦٠ مليار جنيه على مدار ٥ سنوات تحمل الخزانة العامة للدولة أكثر من ١٣ مليار جنيه فارق سعر الفائدة
- رفع سعر توريد إردب القمح للمزارعين من ١٠٠٠ جنيه إلى ١٥٠٠ جنيه. تسعى المبادرة لوضع سعر محفز يساعد في تشجيع الفلاحين والمزارعين على التوسع في زراعة المحاصيل الإستراتيجية خاصة القمح.
- تتحمل الخزانة العامة للدولة ٥ مليارات جنيه قيمة الضريبة العقارية المستحقة على المشروعات الصناعية لمدة ٣ سنوات، و ٦ مليارات جنيه سنويًا لدعم الكهرباء للصناعة.

ثانياً: أهم التدابير الإضافية خلال عام ٢٣/٢٢ ومدي تغير اهم
البرامج لدعم المواطنين

أهم الإجراءات التي طرأت خلال عام تنفيذ الموازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٢ ذات التأثير المباشر على المواطنين

من أهم الإجراءات التي تم إقرارها في سبتمبر ونوفمبر ٢٠٢٢:

- صرف مساعدات استثنائية يستفيد منها نحو ١٠,٥ مليون بطاقة تموينية، للأسر الأكثر استحقاقاً للدعم الاستثنائي الذي أقرته الحكومة لمساعدة الأسر الأولى بالرعاية وتوفير سبل الحماية الاجتماعية لهم، بمبالغ تتراوح بين ١٠٠ إلى ٣٠٠ جنية، والتي تم بدء العمل بها اعتباراً من سبتمبر ٢٠٢٢
- إقرار علاوة غلاء معيشة استثنائية بمبلغ ٣٠٠ جنية شهرياً يستفيد منها كافة العاملين بالجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة والهيئات الاقتصادية والقطاع العام وقطاع الأعمال العام.
- زيادة المعاشات للمدنيين والعسكريين والمستحقين عنهم بقيمة ٣٠٠ جنية مقطوعة تصرف كمحنة استثنائية شهرياً.
- زيادة عدد الأسر المستفيدة من برنامج (تكافل وكرامة) بضم نحو ٩٢٠ ألف أسرة إضافية للبرنامج.
- تحمل الخزانة العامة الزيادة التي كانت مقررة في أسعار الكهرباء لمدة سنة كاملة.

من أهم الإجراءات التي تم إقرارها بداية من أبريل ٢٠٢٣:

- زيادة حد الإعفاء الضريبي بنسبة ٥٠٪ للعاملين بالحكومة والقطاع الخاص.
- زيادة الفئات المالية الممنوحة للمستفيدين من برنامجي تكافل وكرامة بنسبة زيادة ٢٥٪ لنحو ٥ مليون أسرة.
- التعجيل بموعد استحقاق العلاوة الدورية للعاملين المخاطبين بقانون الخدمة المدنية وغير الخاطبين بدءاً من أبريل ٢٠٢٣.
- زيادة الحافز الإضافي بفئات مالية شهرية مقطوعة ومتدرجة وفق الدرجات المالية وذلك لكل من الخاطبين وغير الخاطبين بقانون الخدمة المدنية تبدأ من ٣٠٠ إلى ٥٠٠ جنية بدءاً من أبريل ٢٠٢٣.
- تقرير حافز تكميلي لتلك الحزمة بما يضمن أن يكون الحد الأدنى لتحسين الدخل لا يقل عن مبلغ ١٠٠٠ جنية شهرياً للموظفين العاملين بالجهاز الإداري للدولة والكادرات الخاصة.
- زيادة مخصصات بعض الشرائح الوظيفية الأخرى (أعضاء المهن الطبية والمعلمين بقطاع التعليم قبل الجامعي وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات والمراكز والمعاهد البحثية).
- زيادة المعاشات المنصرفة لأصحابها والمستحقين عنهم بدءاً من أبريل ٢٠٢٣.
- رفع الحد الأدنى لأجور العاملين بالدولة وأصحاب الكادرات الخاصة ليصبح ٣٥٠٠ جنية شهرياً لأقل درجة وظيفية.

- زيادة فئات بدل المهن الطبية بمبالغ من ٤٠٠ إلى ٤٧٥ جنيهاً لتتراوح من ١١٠٠ إلى ١٧٠٠ جنيهه للأطباء وهيئات التمريض، ومضاعفة فئات نوبات السهر والمبيت.
- زيادة حافز الأداء للمعلمين بالتربية والتعليم والأزهر الشريف بمبلغ ٣٠٠ جنيهه، وزيادة حافز الجودة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد والمراكز البحثية بمبلغ ٣٠٠ جنيهه شهرياً

مدي تغير اهم البرامج المخصصة بالموازنة لدعم المواطنين عن ختامى ٢٠٢٣/٢٠٢٢

أهم التغيرات في برامج الحماية الاجتماعية بختامى العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢ عن تقديرات الموازنة لنفس العام

القيمة بالمليار جنيهه

الفروقات	ختامى ٢٣/٢٢	موازنة عام ٢٣/٢٢	
١٣	٤١٢,٥	٤٠٠	مخصصات الأجور وتعويضات العاملين
٢	٢٣,٩	٢٢,٢	مزايا للأمان الاجتماعي
٣٢	١٢١,٨	٩٠	دعم السلع التموينية
٠	١,٩	١,٨	دعم نقل الركاب
٠	١٢,٦	١٢,٢	مخصصات التغذية
٣	١٧,٦	١٤,٦	مخصصات شراء الادوية
٤	٧,٧	٣,٨	مستلزمات طبية

تعكس البرامج الإجتماعية الموجودة بموازنة العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢ إهتمام الدولة المصرية بمساندة ودعم المواطنين، خاصة الفئات الأولى بالرعاية، حيث تساعد تلك البرامج في توفير مظلة امان إجتماعى هامة تعمل على مساندة المواطنين في تحمل تكاليف المعيشة من خلال الدعومات التي تقدمها الدولة المصرية لتحمل فروق الأسعار بين الأسعار العالمية والأسعار المحلية المحددة مقابل الدولة المصرية للسلع الإستراتيجية مثل أسعار القمح وورغيف الخبز والمواد الغذائية ، ومخصصات للأدوية ودعم التأمين الصحي، والمستلزمات الطبية والتغذية المدرسية، ودعومات لنقل الركاب، والإسكان الاجتماعي، ومزايا الأمان الإجتماعي، والدعم النقدي المباشر لبرنامجي تكافل وكرامة، ومعاش الضمان الاجتماعي. كما تعمل تلك البرامج كصمام أمان لتوجيه المساعدات الوقائية والسريعة للتصدي للصدمات المحلية والخارجية التي قد يواجهها الاقتصاد المصري لتخفيف الأعباء عن دخول المواطنين، وتوجيه المخصصات لتطوير البنية التحتية من توصيل مياه، وصرف صحي وكهرباء، وطرق لتطوير كافة محافظات مصر، وخاصة المناطق المهمشة والقرى الصغيرة. والدعم المقدم لنشاط الاعمال مثل دعم تنشيط الصادرات، ودعم المزارعين لدعم مستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة وبذور وتقاي والمبيدات،

مخصصات الأجور وتعويضات العاملين لعام ٢٣/٢٢ مقابل الموازنة لنفس العام

بلغت مخصصات الأجور وتعويضات العاملين بالموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢ نحو ٤٠٠ مليار جنيه، مقابل ٤١٢,٦ مليار جنيه مخصصات فعلية بنهاية نفس العام، بزيادة حوالى ١٣ مليار جنيه. حيث إستهدفت السياسة المالية تحسين دخول الموظفين بالجهاز الإدارى للدولة والمعاشات، وذلك للمساندة في التصدى لزيادة الأسعار الناجمة عن التحديات الدولية، خاصة الحرب بأوروبا، وعلى رأسها على سبيل المثال تعجيل منح العلاوة الدورية والخاصة والحافز الإضافي من اول ابريل بدلاً من يوليو وزيادة حد الإعفاء الضريبي الشخصي وإقرار علاوة غلاء المعيشة وزيادة حوافز الأداء للمعلمين وللعمالين بالمهن الطبية.

مزايا الأمان الاجتماعي (تكافل وكرامة والدعم النقدي) ٢٣/٢٢ مقابل الموازنة

بلغت مخصصات الأمان الاجتماعي وبرنامجي تكافل وكرامة للمساعدات النقدية المباشرة بالموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢ نحو ٢٢,٢ مليار جنيه، مقابل ٢٣,٩ مليار جنيه مخصصات فعلية بنهاية نفس العام، بزيادة حوالى ٢ مليار جنيه، وذلك في ضوء زيادة عدد الاسر المستفيدة من برنامج تكافل وكرامة للتصدي لزيادة الأسعار الناجمة عن التحديات الدولية، كما يتم حالياً رفع كفاءة تلك المخصصات من خلال العمل على تطوير آليات تحديد حجم المستفيدين، والنهوض بآليات صرف المخصصات المالية لضمان وصول أكبر مخصصات للفئات المستهدفة وفى أوسع نطاق. وفيما يخص برنامج تكافل فإنه يستهدف الأسر التي تعاني من الفقر الشديد وتحتاج دعم نقدي وخدمي على أن يكون لديها أطفال في الفئة العمرية حتي ١٨ عام، أما برنامج كرامة فيستهدف الفئات التي تعاني من الفقر الشديد ولا تستطيع أن تعمل ككبار السن من سن ٦٥ عام فأكثر أو من لديه عجز كلي أو إعاقة تمنعه عن العمل.

دعم السلع التموينية لعام ٢٣/٢٢ مقابل الموازنة

بلغت مخصصات دعم السلع التموينية بالموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢ نحو ٩٠ مليار جنيه، مقابل ١٢١,٨ مليار جنيه مخصصات فعلية بنهاية نفس العام، بزيادة ملحوظة بنحو ٣٢ مليار جنيه. ويرجع ذلك في الأساس في ضوء الأثر المباشر للحرب بأوروبا، ومما أدت إليه من نقص في سلاسل الإمداد للسلع الإستراتيجية خاصة القمح والمخصصات الزراعية، مما دفع الأسعار العالمية للإرتفاع، حيث تعتمد مصر على الاستيراد من تلك الدولتين كشريك تجاري رئيسي، مما دفع السياسة المالية بزيادة مخصصات تلك الدعومات في المنفق الفعلى بنهاية العام لتغطية الفروقات بين الأسعار العالمية والدعم المقدم من الدولة المصرية لضمان إستقرار الأسعار وتخفيف الأعباء عن دخول المواطنين. وكان من أهم السياسات التحفيزية للنهوض بالإنتاج المحلى من القمح على المدى القصير رفع سعر محاسبة المنتجين المحليين على توريد إردب القمح الى ١٥٠٠ جنيه، وكذلك على المدى الطويل اتخاذ سياسات من شأنها زيادة المساحة المزروعة من المحاصيل الإستراتيجية لرفع معدلات الإكتفاء الذاتي خلال الأعوام القادمة.

مخصصات شراء الأدوية والمستلزمات الطبية لعام ٢٣/٢٢ مقابل الموازنة

بلغت مخصصات الأدوية بالموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢ نحو ١٤,٦ مليار جنيه، مقابل ١٧,٦ مليار جنيه مخصصات فعلية بنهاية نفس العام، بزيادة بنحو ٣ مليار جنيه. وقد بلغت مخصصات المستلزمات الطبية بالموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢ نحو ٣,٨ مليار جنيه، مقابل ٧,٧ مليار جنيه مخصصات فعلية بنهاية نفس العام، بزيادة بنحو ٤ مليار جنيه، وذلك في ضوء إستمرار جهود الدولة المصرية لمساندة القطاع الصحى خاصة مع إرتفاع الأسعار المحلية للأدوية والمستلزمات الطبية متأثراً بزيادة الأسعار العالمية سعيًا من الدولة المصرية للتخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين.